

وابن كنانة من التفرقة بين القرب والبعد على انه ان باعه من غيره
 فهو له باليمن وكان المقييل تخوف من المستقبل انه انما استقاله
 لبيعه من غيره بزبادة اعطيه وانما جاز هذا الشرط في الاقالة
 لانه معروف ففعله معه واشترط ان يكافيه عليه بمحروف
 فلزم ذلك فيما خلا في البيع **ولمجد بن خالد** في سماعه ان الاقالة
 لا تجوز على هذا الشرط كالباع والذى بوجه القياس والنظر
 عندي انه لا فرق في هذا بين الاقالة والبيع وانه اذا قاله
 او باعه على انه متى باعه من غيره فهو احق به ان ذلك لا يجوز
 لان فيه ابطال الحق المكتسب وظلمه في ان يخذ منه ما ابتاعه
 دون حق وانه ان هو استقاله اوساله البيع ابتداء فقال له اخني
 انك انما سالتني الاقالة او البيع لرخ اعطيتني في ذلك لا لرغبة
 فيه فقال لا اريد الا الرغبة فيه فاقاله او باعه على انه احق به باليمن
 ان باعه ان يكون احق به ان باعه بالقرب لانه ثبت ان ما استقاله
 اوساله لذلك **قال** ابن رشد ولو اقاله او باعه على انه ان اراد بيعه
 فهو احق به باليمن الذي يعطى فيه لم يجز ذلك في البيع **ويختلف**
في الاقالة لان بابها المعروف لا المكايسة انتهى **مختصدا**
وفي سماع سمعون من جامع البيوع عن ابن القاسم فيمن استقال
 مبتلعه فقال اخاف انك تزيد بيعها بربح فقال الباع انما
 اردت ان تقبل نفسي فاقاله على ذلك ثم باع تلك السلعة انه ان علم
 انه استقاله لبيعه فبيعه منتقص غير جائز وان باعه الغير
 ذلك بداله في بيعها واطال زمانها فبيعه جائز لقول مالك

فيمن

University

Copyright